

Distr.: General
13 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

قامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، خلال الأسبوع الذي انقضى منذ رسالتي السابقة، بقتل ما لا يقل عن 2 000 فلسطيني آخرين في هجمات عشوائية استهدفت مناطق مدنية في جميع أنحاء قطاع غزة. وحتى وقت كتابة هذه السطور، كان عدد القتلى قد تجاوز 11 000 من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، بينما أصيب 26 905 أشخاص بجروح.

وفي كل يوم يتأخر فيه وقف إطلاق النار، تزهق أرواح مئات الفلسطينيين بسبب وحشية إسرائيل الانتقامية ضد المدنيين العزل وهم تحت وطأة احتلالها وحصارها وتطويقها في ظل ظروف غير إنسانية. وكل ساعة تمرّ تشهد مقتل 15 فلسطينياً، من بينهم 6 أطفال، وهي حصيلة فادحة من الخسائر في الأرواح البشرية تُسجل في كل ساعة وفي كل يوم يستمر فيه هذا العدوان الإجرامي.

ويمثل الأطفال والنساء نسبة تناهز 70 في المائة من الخسائر في الأرواح. فقد قُتل أكثر من 4 412 طفلاً وبلغ عدد الجرحى من الأطفال 8 663 طفلاً؛ كما زاد عدد القتلى في صفوف النساء عن 2 918 امرأة بينما بلغ عدد الجرحى في صفوفهن 6 327 امرأة. وقُتل أيضاً 667 مُسنًا، إذ تواصل إسرائيل قصفها المنهجي للمنازل ومخيمات اللاجئين والمدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس ومرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، حيث قُتل 66 شخصاً في الهجمات الإسرائيلية.

وأما الخسائر البشرية في صفوف العاملين في المجال الإنساني، فقد بلغت أرقاماً مروّعة. وحتى اليوم، قُتل 101 من موظفي الأونروا جراء الحرب التي تشنّها إسرائيل على غزة، وهي أعلى حصيلة من الضحايا تكبدها الأمم المتحدة في نزاع واحد في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك،



قُتل ما لا يقل عن 150 عاملا في مجال الصحة، منهم 16 قُتلوا أثناء قيامهم بواجبهم، وقُتل 18 من العاملين في خدمات الطوارئ. وقُتل أيضا 31 صحفيا في الهجمات الإسرائيلية، وهو أعلى عدد من الصحفيين يُقتلون على مدى أربعة أسابيع في أي نزاع منذ ثلاثة عقود على الأقل.

وتشير التقديرات إلى تدمير 12 مبنى بمرور كل ساعة في غزة، لتتحول المنازل إلى حطام وسكانها إلى جثث، وليجد المزيد من المدنيين أنفسهم مقبورين تحت الأنقاض، حيث يُترك معظمهم ليلقوا حتفهم بشكل مروّع، ذلك أن حجم الدمار أثقل كاهل المُسعفين الذين يعملون بأدوات وقدرات ضئيلة لإنقاذ الأرواح. وهناك نحو 2 650 شخصا في عداد المفقودين تحت الأنقاض، منهم أكثر من 1 400 طفل. كما أن الدمار الوحشي الواسع النطاق الذي تسببه إسرائيل لا يزال يتسبب في نزوح المزيد من المدنيين.

ويتجاوز عدد النازحين 1,6 مليون شخص كنتيجة مباشرة لعمليات القصف التي تقوم بها إسرائيل - والتي دمرت حتى الآن 40 000 منزل، وهو ما يمثل أكثر من 50 في المائة من الوحدات السكنية - ولأوامرها العسكرية الموجهة التي تحمل المدنيين على إخلاء الشمال. وإنها لمشاهد صادمة تلك التي ظهر فيها بحرٌ من آلاف المدنيين الفارين وهم يحملون أطفالا رُضعا وما تأتى لهم نقله من ممتلكات شخصية وهم يهيمنون سيرا على الأقدام، ويدفعون الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين المُقعدين في الكراسي المتحركة، بينما يرفع الأطفال أقمشة بيضاء، وهم يحاولون الفرار من الهجمات الإسرائيلية، فهي صورٌ تعيد إلى الذاكرة المشاهد المؤلمة للنكبة، مرة أخرى، بعد مرور 75 عاما.

ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه في يوم واحد فقط، وتحديدا في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، فرَّ أكثر من 50 000 شخص من مناطق في شمال غزة، وهو ما اضطر الأونروا إلى فتح مرفقين آخرين لإيواء النازحين، الذين بات عددهم يتجاوز 740 000 شخص، مكتظين في 151 من المدارس والبنيات الأخرى التي تتدر فيها الموارد من الأغذية والمياه وغيرها من الاحتياجات الضرورية وتسود فيها ظروف غير صحية، ما يزيد من حدة اليأس والتوترات. ويواصل المدنيون أيضا الاحتماء في المستشفيات، على الرغم من استهدافها المستمر من جانب إسرائيل، حيث سُن 270 هجوما على المرافق الصحية حتى الآن، وهو ما أسفر عن مقتل مئات المدنيين.

وفي الضفة الغربية أيضا، بما فيها القدس الشرقية، يستمر العنف الذي يرتكبه كل من قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإرهابيين بلا هوادة. فقد قُتل 175 فلسطينيا، من بينهم 46 طفلا، وأصيب 2 492 آخرون بجروح، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي ظرف 24 ساعة، بلغ مجموع القتلى 18 فلسطينيا في الضفة الغربية، بما في ذلك في غارة فتاكة أخرى على مخيم جنين للاجئين. وقد سُجل ما لا يقل عن 230 هجوما شنها المستوطنون على الفلسطينيين في الشهر الماضي وحده.

وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل الاعتقالات الجماعية اليومية، حيث احتُجز أكثر من 2 000 فلسطيني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، لينضاف هذا العدد إلى أكثر من 6 800 فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية، ويعانون باستمرار من العنف وسوء المعاملة. وبموازاة مع ذلك، يجري تشديد القيود المفروضة على الحركة في المدن والبلدات والقرى الفلسطينية من خلال مضاعفة عدد نقاط التفتيش العسكرية، بالإضافة إلى القيود المفروضة بسبب المستوطنات والجدار، اللذين يتعهد السياسيون المتطرفون بتوسيع نطاقهما. ووفقا لما أفاده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تعرّض ما لا يقل عن 111 أسرة

فلسطينية، مكونة من 905 أشخاص، من بينهم 356 طفلاً، للتهجير منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في خضم عنف المستوطنين والقيود المفروضة على سبل الوصول.

وبما أن إسرائيل تنتهك قرار الجمعية العامة د إ ط-21/10 انتهاكا صارخا، وفي ظل استمرار حالة الشلل التي تُلم بمجلس الأمن في مواجهة هذه الأزمة، حتى في الوقت الذي تُعرض فيه أرواح الملايين من المدنيين للخطر وتهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، يجب أن نكرر دعواتنا إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار؛ وإلى كفالة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين ووضع حد لتهجيرهم من ديارهم ولأي محاولات لترحيلهم قسرا من أراضيهم؛ وإلى إيصال المساعدة الإنسانية إليهم فوراً ودون عوائق على نطاق واسع لضمان حصولهم على الغذاء والمياه والأدوية والوقود وغيرها من الاحتياجات الضرورية لبقاء الإنسان على قيد الحياة، والتي حُرِّموا منها بكل قسوة، في عمل بغض يشكّل عقاباً جماعياً.

وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يتصرف على وجه الاستعجال لتنفيذ قرار الجمعية العامة د إ ط-21/10 وجميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. إذ يقع على عاتق المجتمع الدولي واجب التحرك، حتى وهو ينتظر أن يهَبَّ مجلس الأمن ليضطلع بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وعليه، فإننا نهيب مرة أخرى بجميع الدول أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في مواجهة هذه الكارثة، بما يشمل حماية المدنيين في النزاع المسلح، بمن فيهم الأطفال والنساء، ونهيب على وجه التحديد بالأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تتصرف امتثالاً لمسؤولياتها عن احترام الاتفاقية وضمان احترامها في جميع الظروف، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وعلاوة على ذلك، نشدد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل المساواة، بما في ذلك من خلال فرض حظر على الأسلحة لمنع إسرائيل من الحصول على المزيد من الأسلحة لقتل الأطفال الفلسطينيين الأبرياء وأسرهم. لقد حان الوقت للنظر في اتخاذ جميع التدابير، تمسحياً مع القانون الدولي، لوضع حد لما ترتكبه إسرائيل من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإرهاب الدولة ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإبادة الجماعية التي ترتكبها في سياق العدوان الذي تشنه على قطاع غزة، وصولاً إلى إنهاء ما تعرضه، في خرق للقانون، من احتلال وحصار ونظام للفصل العنصري.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 812 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (A/ES-10/964-S/2023/829)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم